

Distr.: General
17 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٧ (ل) من القائمة الأولى*
نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير بياناً بالتطورات الجديدة والمساعدة التي قدمتها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية إلى منغوليا منذ صدور التقرير السابق بشأن هذا الموضوع (A/67/166) في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وقد تحقق إنجاز كبير في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تمثل في الإعلانين المتوازيين الصادرين من جانب منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منغوليا الحصول على اعتراف دولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية ودعم سائر أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين الأخرى، وواصلت منغوليا السعي إلى إضفاء المزيد من الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وتلقت منغوليا، حكومة وشعباً، المساعدة من مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140814 140814 14-57724X (A)



أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٢/٦٧، المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها، واستقلال سياستها الخارجية، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، وكذلك مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وناشدت الجمعية أيضا الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا للانضمام إلى الترتيبات الأمنية والاقتصادية ذات الصلة القائمة على الصعيد الإقليمي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة آنفا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم تلبية لذلك الطلب، وهو يستند إلى المعلومات الواردة بشأن تنفيذ القرار حتي الآن من منغوليا، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٢ - تحقق إنجاز كبير منذ التقرير السابق للأمين العام الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/67/166). ففي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اجتمعت منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ووقعت إعلانين متوازيين بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية (A/67/157-S/2012/760 و A/67/393-S/2012/721). وفي مناسبة توقيع الإعلانين المتوازيين، أشارت منغوليا إلى أنهما كانا نتيجة مشاورات دقيقة وأنها يعكسان على النحو الواجب مصالح جميع الدول الست والمصالح المشتركة الأعم المتمثلة في تعزيز أهداف عدم الانتشار النووي وزيادة الثقة والتفاهم المتبادلين. وذكرت منغوليا كذلك أن هذين الإعلانين يتجاوزان الخلافات ويُرسيان الأسس لترتيب دولي متفق عليه بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وأشارت منغوليا إلى أنه بالنظر إلى علاقات حُسن الحوار التي تربطها بجارتها المباشرتين، وهما دولتا الصين والاتحاد الروسي اللتان لا يوجد بينهما وبينهما

أي نزاع إقليمي أو حدودي أو سياسي آخر، فهي تُفضل تأكيداً ملزماً قانوناً من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ولكنها لا تُصر عليه. وأكدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في إعلانها المشترك، عزمها على احترام مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وعدم الإسهام في أي عمل ينتهك هذا المركز، ما دامت منغوليا تحتفظ به.

ألف - الأنشطة المتصلة بالاعتراف الدولي بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٣ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعرب رئيس منغوليا، في خطابه في المناقشة العامة للجمعية العامة، عن تقديره للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتوقيعها الإعلان المشترك الذي يؤكد من جديد مركز منغوليا الفريد، وأعرب عن اقتناعه بأن الحوار بشأن هذه المسألة سيواصل إحراز تقدم. وذكر أن منغوليا ستستضيف في عام ٢٠١٥ فعالية بهذا الخصوص.

٤ - وقد شاركت منغوليا في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، المعقودة في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، وقدمت ورقة عمل (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.22)، وفُرت معلومات بشأن التوقيع على الإعلانين المتوازيين المؤرخين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

٥ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حضر رئيس منغوليا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. وذكر أنه، تمشيا مع رؤية لعالم خال من الأسلحة النووية، أعلنت منغوليا نفسها منذ أكثر من عشرين عاما منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة، وما فتئت تعمل بجد على إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز.

٦ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أكد رئيس منغوليا في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، على أن الإعلان المشترك للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد كفل عدم استخدام منغوليا كأداة في أي خطط أو استراتيجيات نووية في المستقبل وأن ذلك يُمثل إسهاما من منغوليا في تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة.

٧ - وخلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، تشاورت منغوليا مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مقترحها الداعي إلى أن يتضمن قرار للجمعية العامة جوهر الإعلان المشترك. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قدمت منغوليا مذكرة إلى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، اقترحت فيها تناول المسألة قبل انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، وعلى هامش الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، اجتمعت منغوليا

مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة. واتفقت هذه الدول على أن تعود إلى تناول هذه المسألة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدمت منغوليا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تقريرها الثاني بشأن تنفيذ ذلك القرار (S/AC.44/2014/4)، وقدمت إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) تقريرها الثاني بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، (S/AC.49/2014/5).

٩ - وفي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استضافت منغوليا حلقة عمل بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي حلقة عمل شارك في تنظيمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ووحدة دعم التنفيذ لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولدى مناقشة القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أكدت منغوليا أهمية مواصلة نشر المعلومات عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك الإعلانان المتوازيان الصادران في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

باء - الاعتراف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف

١٠ - أعربت الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في طهران في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، عن التأييد لسياسة منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وللتدابير التي اتخذتها لتوطيد وتعزيز ذلك المركز. وفي هذا الصدد، رحب رؤساء الدول والحكومات ببدء المحادثات بين منغوليا والدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف إبرام صك دولي يُضفي الطابع المؤسسي على ذلك المركز.

١١ - وشاركت منغوليا في رئاسة الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، المعقود في جنيف في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وشاركت في الاجتماع التحضيري الثالث، المعقود في نيويورك في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤.

١٢ - وقدمت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورقتي عمل معنوتين "المناطق الخالية من الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.20 و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.14) في الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. وفي هاتين الورقتين، ذكرت المجموعة أنها تعتبر أن مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ستكون خطوة هامة نحو توطيد نظام عدم الانتشار في تلك المنطقة.

١٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعلن مجلس مستقبل العالم، والاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب شؤون نزع السلاح أن قانون منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية (٢٠٠٠) قد فاز بجائزة مجلس مستقبل العالم الشرفية وهي جائزة السياسات المستقبلية لعام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح.

١٤ - وأعرب الاجتماع الوزاري السابع عشر لمنتصف المدة لحركة عدم الانحياز المعقود في مدينة الجزائر في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ عن تأييده لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ولسياستها الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز.

١٥ - ورحب إعلان اجتماع القمة الرابع للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقود في شنغهاي في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ بالإعلانين الصادرين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بوصفهما إسهاما ملموسا في عدم الانتشار وتعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ في المنطقة.

جيم - التوطيد المعياري لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وتنفيذه

١٦ - في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظمت منغوليا مؤتمرا وطنيا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان أراضيها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وحضر المؤتمر أعضاء من البرلمان ومسؤولون حكوميون وباحثون وممثلون لمنظمات غير حكومية لاستعراض أنشطتهم السابقة وجهودهم المقبلة بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

١٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أنشأت اللجنة الدائمة المعنية بالأمن والسياسة الخارجية التابعة لبرلمان منغوليا فريقا عاما لرصد وتقييم تنفيذ القانون المتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، والقرار البرلماني ١٩ بشأن التدابير الواجب اتخاذها بصد

اعتماد القانون والإجراءات القانونية الأخرى ذات الصلة. وقدم الفريق العامل التوصيات التالية التي يطلب فيها من الحكومة القيام بما يلي:

(أ) التعاون مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والدول الأطراف في المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والدول والمنظمات الدولية الأخرى من أجل مواصلة تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(ب) النظر في التعديلات التي يمكن إدخالها على قانون منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وتقديم المقترحات اللازمة إلى البرلمان إذا اقتضى الأمر ذلك؛

(ج) تقديم تقارير إلى اللجنة الدائمة المعنية بتنفيذ السفن التي ترفع علم منغوليا للقانون المتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وسائر الالتزامات القانونية المتعهد بها بشأن أمن النقل البحري الدولي؛

(د) دعم مقترح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وبخاصة مقترحه الذي يدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة تُفضي إلى نزع السلاح النووي، وبخاصة إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية؛

(هـ) تأييد جعل جميع المرافق غير العسكرية مشمولة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، قامت منظمة "Blue Banner" غير الحكومية المنغولية بتنظيم عقد مناقشات مائدة مستديرة وطنية للإسهام بأفكار بشأن طرق ووسائل مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وقدمت استنتاجاتها إلى الحكومة للنظر فيها.

ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

١٩ - تُشكل الجوانب غير النووية للأمن جزءاً أساسياً هاماً من سياسات منغوليا الوطنية الرامية إلى تعزيز أمنها القومي، بالطرق السياسية في المقام الأول، من خلال تعاون واسع النطاق يستند إلى ميزتها النسبية وإدماجها في آليات التعاون الإقليمي. وينص مفهوم الأمن القومي لمنغوليا على كفالة الأمن القومي عن طريق الترابط بين "أمن وجود منغوليا" و "الأمن الاقتصادي" و "الأمن الداخلي" و "الأمن البشري" و "الأمن البيئي" و "أمن المعلومات".

ألف - الأمن الاقتصادي

٢٠ - الشرط المسبق الأساسي لتحقيق الأمن الاقتصادي لمنغوليا والحفاظ عليه هو وضع واعتماد نموذج تنمية مستدامة يكفل الاستقلال الاقتصادي ويهيئ بيئة تُعزز الأمن البشري والتنمية السلمية.

٢١ - ومنغوليا حاليا هي أحد أسرع اقتصادات العالم نمواً، حيث بلغ معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. ويستفيد البلد من صناعة تعدين مزدهرة، هي حتى الآن أبعد ما تكون عن تحقيق كامل إمكاناتها، وقد أعلنت الحكومة طموحاتها القوية في استخدام هذه الثروة من أجل تحسين الهياكل الأساسية ودعم النمو عبر القطاعات المختلفة، مما يُسهم في نهاية المطاف في تحسين حياة شعبها. غير أن اعتماد اقتصاد البلد على إيرادات التعدين يُعرضه إلى تقلب أسعار السلع الأساسية. ويظل الاقتصاد أحادي الجانب هشاً، يعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد النفط وبعض السلع الاستهلاكية، في حين تُشكل المواد الخام النصيب الأكبر من صادراته.

٢٢ - ومنغوليا، بوصفها بلداً غير ساحلي، بعيدة فعليا عن الأسواق العالمية فيما وراء جارتها المباشرتين. ويتطلب درء المخاطر والتهديدات المرتبطة بالنمو اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عُقدت سلسلة من المناقشات خلال السنتين الماضيتين على الصعيد الوطني. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظم معهد الدراسات الاستراتيجية مؤتمراً علمياً بشأن موضوع "تقييم الأمن الاقتصادي لمنغوليا". وركز المؤتمر على تحديد معايير تقييم المخاطر والتهديدات التي يواجهها الاقتصاد وإيجاد سبل معالجتها. وعقد المنتدى الاقتصادي لمنغوليا، وهو منظمة غير حكومية مستقلة ملتزمة بتحسين التنمية في منغوليا ووضع مفهوم مشترك للإسراع بها، دورتيه الرابعة والخامسة في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ و ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي، كيما يناقش، ضمن أمور أخرى، المسائل ذات الصلة بالأمن الاقتصادي للبلاد.

٢٣ - ونُظم بنجاح في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في أولانباتار الحوار الاستراتيجي للمنتدى الاقتصادي العالمي بشأن مستقبل منغوليا. وأتاح الحوار فرصة لا نظير لها للجمع بين ممثلي الحكومة وكبار أصحاب المصلحة المحليين والدوليين الآخرين لاستكشاف سبل التنمية الاقتصادية المستدامة. وشكّل الاجتماع جزءاً أساسياً من مشروع المنتدى الاقتصادي العالمي "سيناريوهات من أجل منغوليا"، وعُرضت نتائجه في الاجتماع السنوي للمنتدى المعقود في دافوس - كلوسترز في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

باء - الأمن البشري

٢٤ - يُعرّف مفهوم الأمن القومي لمنغوليا الأمن البشري بوصفه أحد الركائز الأساسية للأمن القومي. إذ تعتبر هيئة بيئة معيشة صحية وآمنة للسكان وكفالة الأمن الغذائي وضمان أمن الإقامة وبيئة المعيشة وحماية الناس من الجريمة والاعتداء بوصفها الأساس لكفالة الأمن البشري.

٢٥ - وقد واصلت منغوليا، خلال السنوات الأخيرة تعاونها مع المنظمات الدولية على تنفيذ مشاريع وبرامج محددة تهدف إلى مواجهة تحديات الأمن البشري. وعلى هذا النحو، وبفضل مساعدة صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، نفذت منغوليا بنجاح مشروعا بشأن تعزيز المساواة الاجتماعية في مناطق غربي من جنوب منغوليا عن طريق تعزيز الأمن البشري من خلال نهج متكاملة ووقائية (٢٠١٠-٢٠١٣). وتلبية لاحتياجات أضعف الفئات قدم المشروع الدعم لمجموعة متكاملة من الأنشطة المنسقة في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والاقتصاد.

٢٦ - ويظل الأمن الغذائي مسألة هامة في منغوليا، ليس فقط لما لتغير المناخ والتدهور البيئي على الصعيد العالمي من آثار سلبية، ولكن أيضا بسبب ما لديها من معوقات خاصة. ففي عام ٢٠١١، اعتمدت الحكومة، بدعم ومساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامجا وطنيا بشأن الأمن الغذائي وبدأت تنفيذه. وفي الوقت الراهن، يجري تنفيذ أكثر من ٢٠ برنامجا ومشروعا تهدف إلى النهوض بالإمدادات الغذائية وكفالة السلامة والأمن الغذائيين على المستوى الوطني ومستوى الأفرع.

٢٧ - وغدت مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يُعد ظاهرة جديدة نسبيا، أحد التحديات التي تواجه منغوليا. وتتخذ الحكومة التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير الضرورية لمكافحة هذا التحدي غير التقليدي وللتوعية الجماهيرية بشأن الاتجار بالبشر، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية وبدعم منها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اعتمد البرلمان قانونا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، يُعد معلما في الجهود التي يبذلها البلد لمكافحة الاتجار بالبشر وتويفا لأنشطة دعوة مكثفة قامت بها منظمات المجتمع المدني لأكثر من ثلاث سنوات. وبعد ذلك بعامين، أي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأ نفاذ قانون جديد بشأن حماية الضحايا والشهود أصدره البرلمان في عام ٢٠١٣. ويقوم مجلس فرعي وطني أنشئ حديثا معني بمكافحة الاتجار بالأشخاص، تقوده وزارة العدل ويتألف من وزارات ووكالات حكومية ومنظمات للمجتمع المدني، بتنسيق الجهود المبذولة لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته.

جيم - الأمن البيئي

٢٨ - وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ اضطلع ببحث لتحديد الثغرات وأوجه التضارب والتداخل القائمة في التشريعات البيئية. ونتيجة لذلك البحث، أدخلت تعديلات على ١٨ قانونا قائما واعتمد قانونان جديدا. ويجري في الوقت الراهن تنفيذ ٢٧ قانونا وأكثر من ٢٧ برنامجا وطنيا بشأن المسائل المتصلة بالطبيعة والبيئة في البلد.

٢٩ - وتحضيرا للمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كُلف فريق من الخبراء الوطنيين باستعراض التقدم المحرز في جدول أعمال القرن ٢١ للتنمية المستدامة بشأن منغوليا. وقاموا ببحث ما تم إنجازه والثغرات المتبقية والتحديات والفرص المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأعد تقرير معنون "جدول أعمال التنمية المستدامة لمنغوليا: التقدم المحرز والعقبات ورؤية للمستقبل" ونُشر في عام ٢٠١٢ بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، استضافت منغوليا بنجاح اليوم العالمي للبيئة وعشرات الفعاليات الهامة شملت تنظيم منتدى وطني بشأن التنمية الخضراء، وسلسلة من المناقشات بشأن الحوكمة والشفافية في مجالات التعدين والطاقة المتجددة ومشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة حماية الطبيعة.

٣١ - وأعلنت وزارة البيئة والتنمية الخضراء عام ٢٠١٣ بوصفه عام تعزيز التثقيف البيئي واضطلع بجهود كبيرة من أجل النهوض بفهم جدول الأعمال الأخضر للبلد.

٣٢ - واستجابة للتحديات البيئية بصورة أكثر فعالية، أنشأت الحكومة وزارة أساسية جديدة هي وزارة البيئة والتنمية الخضراء. وذلك يدل على ما يوليه البلد من أهمية للمسائل البيئية وعلى استعداده لقبول نموذج للتنمية المستدامة وإقامة اقتصاد منخفض الكربون. وعلى هذا النحو، تعمل تلك الوزارة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وضع استراتيجية تنمية وطنية خضراء وبرنامج عمل يتصل بها.

٣٣ - ونُظمت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أولانباتار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل بشأن موضوع "وضع النماذج الاقتصادية الخضراء وبناء قدرات الديناميات التنظيمية لنموذج عتبة إطار التنمية في القرن ٢١ لمنغوليا". وسيكون "نموذج الاقتصاد الأخضر - عتبة إطار التنمية في القرن ٢١ لمنغوليا" قد طُوّر تطويرا كاملا بنهاية عام ٢٠١٤.

دال - أمن المعلومات

٣٤ - عقب اعتماد البرنامج الوطني بشأن كفالة أمن المعلومات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، في عام ٢٠١٠، اضطلع بسلسلة من الإجراءات على الصعيد الوطني. وعلى هذا النحو، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١١ القرار ٣١٢ بشأن تدابير كفالة أمن معلومات الدولة. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٢، أعيد تنظيم إدارة اتصالات الدولة لتصبح إدارة أمن الفضاء الإلكتروني داخل وكالة الاستخبارات العامة.

٣٥ - وقام مجلس الأمن القومي، بالتعاون مع وكالات المعلومات والاتصالات الحكومية والخاصة ذات الصلة بتنظيم حلقة دراسية تدريبية بعنوان "أمن المعلومات في عام ٢٠١٣" في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. واعتمدت الحلقة الدراسية توصيات عملية بشأن التدابير التي يتعين على الدولة والحكومة ووكالات المعلومات والاتصالات اتخاذها. وتم التركيز على زيادة تحسين معرفة المواطنين بأمن المعلومات، وإنشاء مركز التنسيق الوطني لأمن المعلومات وتسهيل عملية تهيئة البيئة القانونية اللازمة لكفالة أمن المعلومات والاتصالات.

٣٦ - وفي الوقت الراهن، تجري عملية الصياغة لقانون بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. وأنشئ فريق عامل تحقيقاً لهذه الغاية داخل وكالة الاستخبارات العامة. ومن المتوقع أن يُقدّم مشروع القانون إلى البرلمان في عام ٢٠١٤.

٣٧ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤، استضافت هيئة تكنولوجيا المعلومات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية، في أولانباتار، منتدى أمن الفضاء الإلكتروني الخامس لجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي نظمته تلك الجماعة. وكان الهدف من المنتدى هو الجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين المسؤولين عن نظم أمن الفضاء الإلكتروني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز جهود التعاون الإقليمي في مواجهة الجرائم الإلكترونية وتحسين أمن الفضاء الإلكتروني والتصدي لأنشطة البريد الإلكتروني المتطفل والتهديدات الأخرى. وحضر المنتدى مشاركون من ٢٠ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تبادلوا المعلومات بشأن التجارب العملية والمعارف والخبرة المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك التوعية الجماهيرية. وأعرب المشاركون أيضاً عن استعدادهم للمساعدة في تنفيذ المشروع المتعلق بتوفير أمن المعلومات الذي أطلقته هيئة تكنولوجيا المعلومات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

هاء - الأمن الإقليمي

٣٨ - اعترافا بضرورة توافر السلام والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا لتحقيق الأمن القومي، اقترح الرئيس إجراء حوار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتهدف المبادرة إلى الحد من عدم الثقة من خلال إجراء محادثات غير رسمية بشأن مسائل من قبيل التعاون الاقتصادي، والمسائل البيئية، والتهديدات الأمنية غير التقليدية، والاستقرار الإقليمي. ودعا الرئيس في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين الدول الأخرى في المنطقة إلى الانضمام إلى الحوار وفتح باب مناقشة تتناول القضايا محل الاهتمام المشترك بما فيها الأمن.

٣٩ - ومن أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين، تستضيف منغوليا سنويا عملية متعددة الجنسيات لحفظ السلام، هي عملية "خان كويست"، بالتعاون مع الولايات المتحدة. والهدف من هذه العملية هو الجمع بين ممثلين للقوات المسلحة الوطنية من أكثر من اثنتي عشرة دولة في أنحاء العالم لتقاسم أفضل الممارسات والتشغيل البيني لعمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات. وعُقدت عملية "خان كويست" في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، واستضافت ما يقرب من ١ ٠٠٠ من العسكريين والمشاركين والمراقبين من ٢٣ بلدا مختلفا.

رابعا - المساعدة المقدمة من كيانات الأمم المتحدة

٤٠ - يستند الفرع التالي إلى المعلومات الواردة حتى الآن من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه لن يقدم أي معلومات حديثة استكمالا لإسهامه السابق في تقرير الأمين العام.

ألف - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤١ - لا يزال اقتصاد منغوليا، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، يتأثر تأثيرا كبيرا بوضع جيرانها، ومن ثم يتأثر إلى أبعد حد بأدائها الاقتصادي. وتحصل منغوليا على ٩٥ في المائة من منتجاتها البترولية وقدر كبير من قدرتها الكهربائية من الاتحاد الروسي. وتمثل التجارة مع الصين أكثر من ٥٠ في المائة من تجارتها الخارجية، حيث تحصل الصين على أكثر من ثلاثة أرباع صادرات

منغوليا. ولا بد لمنغوليا، كبلد غير ساحلي، ولسائر البلدان النامية غير الساحلية، أن تتجاوز نطاق جيرانها المباشرين وأن تنوع من مصادر ومقاصد وارداتها وصادراتها. وستكون زيادة المشاركة في المعارف والخبرات الإقليمية أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد.

٤٢ - وفي هذا السياق يواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعمه لحكومة منغوليا في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) الدعوة والتوعية بشأن الدعم الدولي المقدم لمنغوليا فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ (ب) إنشاء وتشغيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في منغوليا؛ (ج) حوار السياسات بشأن المسائل الاقتصادية الرئيسية.

٤٣ - التجارة الدولية وتيسير التجارة - نظمت منغوليا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي والأمانة المؤقتة لمجمع الفكر الدولي حلقة عمل دولية رفيعة المستوى بشأن الآثار المترتبة على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، وذلك في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في أولانباتار. وكان الهدف من الاجتماع استعراض التقدم المحرز في تحسين تيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية؛ والتقييم الفني لاتفاق تيسير التجارة وآثاره على البلدان النامية غير الساحلية، وتزويد المشاركين بالمعرفة اللازمة للاستفادة على نحو فعال من أحكام تيسير التجارة المتاحة لها؛ وتقديم توصيات تتعلق بالسياسة تُشكل إسهامات فنية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل الماني. وقدم الاجتماع عدة توصيات بشأن تعزيز التجارة وتيسير التجارة وتشغيل مجمع الفكر، وتنسيق الإطار القانوني.

٤٤ - مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية - يواصل مكتب الممثل السامي تقديم الدعم الفني لتشغيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية الذي مقره أولانباتار. وسيوفر مجمع الفكر مركز تفوق للبحوث والاستشارات السياسية الرفيعة المستوى، وسيُسهم في زيادة تعزيز القدرات التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية، ويُسخّر على الوجه الكامل إمكانات التجارة بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية المطردين. ويواصل مكتب الممثل السامي الدعوة إلى المسارعة بالتصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجتمع فكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية وتيسير إقامة شراكات بين الأمانة المؤقتة وشركاء التنمية، والمؤسسات الدولية ومجامع الفكر الأخرى في أنحاء العالم.

٤٥ - حوار السياسات - يُتابع مكتب الممثل السامي أيضا حوار السياسات مع منغوليا في المجالات الرئيسية لوضع سياسات التجارة والمرور العابر، ومفاوضات التجارة والمرور العابر، وتيسير التجارة والنقل، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، والتحديات الإنمائية الأخرى

وذلك بتعزيز الدعم الدولي والحوار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتقاسم المعرفة.

باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٦ - أُعد البرنامج القطري لمنغوليا، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٢ والمعتمد في عام ٢٠١١، موافقا لثلاثة مجالات مواضيعية تستند إلى الأولويات الوطنية التالية: (أ) الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الحكم الديمقراطي؛ (ج) البيئة والتنمية المستدامة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا، من خلال برنامج القطري، تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥ بطرق رئيسية ثلاث، وذلك بالتركيز على التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتأهب لمواجهة الكوارث.

٤٧ - تعزيز الأمن الاقتصادي - تحقيقا للنمو الشامل وبناء القدرة على التكيف، يدعم البرنامج الإنمائي منغوليا في مجال تعزيز الأمن الاقتصادي على الصعيدين القومي والاجتماعي. وتهدف هذه التدخلات إلى دعم قدرة الحكومة على مواجهة الفوارق وأوجه الضعف والفقر المستمر من خلال تقرير السياسات والتخطيط والرصد على أساس الأدلة.

٤٨ - وبفضل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي عبر السنين، خُلق وعي واسع النطاق بالأهداف الإنمائية للألفية ومفهوم التنمية البشرية بين مقرري السياسات والاجتماع المدني، وأدجت الأهداف الإنمائية للألفية ضمن السياسات والخطط الوطنية. ويُقدّم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومة في مجال مسح الفقر، وتعزيز قدرتها على تحليل البيانات، ووضع نموذج متكامل للاقتصاد الكلي من أجل النهوض بقدرة الحكومة على وضع السياسات القائمة على الأدلة.

٤٩ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا جهود الحكومة الرامية إلى تحسين المواءمة بين تخطيط الميزانية (السنوية) القصير الأجل والأهداف الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية للتخطيط وتعزيز إطار الرصد والتقييم. وقد أدخلت بالفعل، بدعم من البرنامج الإنمائي، مفاهيم ابتكارية مثل خطط التأمين الجزئي وضمانات القروض، مما يُساهم في تعزيز آليات الحماية الاجتماعية.

٥٠ - وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لمنغوليا في مبادراتها للتعاون العالمي والإقليمي مثل مبادرة تشغيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، ومبادرة "تأمين" الكبرى، ومبادرة التعاون التقني بين الصين ومنغوليا وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني وتحقيق نمو وتنمية مستدامة أكبر في المنطقة.

٥١ - التوازن الإيكولوجي والتنمية المستدامة الطويلة الأجل - يُقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمنغوليا في مجموعة من البرامج البيئية تهدف إلى الحفاظ على التوازن الإيكولوجي وتعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

٥٢ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنمية القدرات الوطنية والمحلية من أجل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه والغابات، والإدارة البيئية، وتيسير الحصول على الخدمات البيئية ذات الأولوية، وتنسيق السياسات، ورصد السياسات والتشريعات من أجل تنفيذ الاتفاقيات الدولية.

٥٣ - وقد أصلحت منغوليا عددا من القوانين البيئية، بدعم من البرنامج الإنمائي. ونهضت الحكومة أيضا، بمساعدة تقنية قدمها البرنامج، بقدرتها على رصد الامتثال للأنظمة البيئية.

٥٤ - ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا التخطيط على مستوى الأراضي لكفالة الإدارة المستدامة لموارد المراعي والمياه والغابات وحفظ التنوع البيولوجي.

٥٥ - وفي مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، يدعم البرنامج الإنمائي الحكومة في تنفيذ برامج عمل وطنية لمواجهة تغير المناخ ومكافحة التصحر، ووضع إجراءات تخفيف مناسبة وطنيا، وتنمية قدرات الهيئة التنسيقية الوليدة المعنية بتغير المناخ. ويولي البرنامج الإنمائي في عمله أولوية للبيان العملي لتدابير التكيف التي ثبتت صلاحيتها للحفاظ على أداء النظم الإيكولوجية والتقليل إلى أدنى حد من جوانب ضعف المجتمعات المحلية.

٥٦ - وفي مجال حفظ التنوع البيولوجي، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومة في مجال الإدارة المستدامة للمناطق المحمية عن طريق إدارة الموارد وإتاحة خيارات تمويل قائمة على الاكتفاء الذاتي لتلك المناطق.

٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وسائر شركاء التنمية، يدعم البرنامج الإنمائي قدرة الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها على توفير مياه الشرب المأمونة وتحسين خدمات الصرف الصحي.

٥٨ - إدارة أخطار الكوارث - على صعيد مرتبط مباشرة بالتخطيط للأمن القومي، يُقدّم البرنامج الإنمائي الدعم منذ فترة لحكومة منغوليا في مجال إدارة أخطار الكوارث.

٥٩ - وقد انصب قدر كبير من التركيز الأولي للدعم الذي يُقدّمه البرنامج الإنمائي في مجال إدارة أخطار الكوارث على تحسين القدرات الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ وعلى وضع البرنامج الوطني لاتقاء الكوارث والاستراتيجية الوطنية لإدارة الأخطار المتعلقة بالمناخ.

٦٠ - ويعمل البرنامج الإنمائي حاليا على تسهيل تحقيق اللامركزية في إدارة أخطار الكوارث. ويقوم بذلك عن طريق دعم إنشاء آليات على المستوى دون الوطني للوقاية من الكوارث والتأهب والاستجابة لها وتكييف تلك الآليات مع الأوضاع الحضرية والريفية. ويتمثل الهدف من ذلك في الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وآثارها على المستويين الوطني والمجتمعي، مع العمل في الوقت ذاته على تحسين مرونة النظم الإيكولوجية والفئات الضعيفة من السكان في مواجهة آثار تغير المناخ.

٦١ - الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان - في مجال الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، يُقدّم البرنامج الإنمائي الدعم للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في عدد من المشاريع.

٦٢ - ويدعم البرنامج الإنمائي بناء قدرات الممثلين المحليين المنتخبين، بما في ذلك توفير التدريب التوجيهي لأكثر من ٧ ٠٠٠ ممثل منتخب في مجالات كفاءاتهم الأساسية.

٦٣ - ويقدم البرنامج الدعم أيضا إلى البرلمان في دراسة للدستور؛ وفي تحسين عمليات الصياغة التشريعية؛ وزيادة قدرة التشاور الجماهيري وتحليل السياسات؛ وتنمية القدرة على مكافحة الفساد.

٦٤ - ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا من أجل تحسين رصدتها للقضايا الناشئة المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها، مثل آثار البيروقراطية والتعدين على حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الجنسية.

جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦٥ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز التوازن الإيكولوجي في منغوليا بتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعات أصحاب المصالح ذات الصلة النشطة في مجال البعد البيئي للتنمية المستدامة والعمل معها. وفي مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في أولانباتار، أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن منغوليا من أوائل البلدان التي تتلقى المساعدة من خلال الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر، وهي آلية مشتركة بين الوكالات أنشئت على سبيل المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لمساعدة البلدان على الانتقال إلى اقتصاد أخضر. وقد بدأت حكومة منغوليا، بقيادة وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة البيئة والتنمية الخضراء، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، عملية وضع نماذج للاقتصاد الأخضر تتناول مجالات الطاقة والتعدين والتنمية الحضرية والزراعة وإدارة الموارد

الطبيعية. وستكون النتائج التي تتمخض عنها عملية وضع النماذج خلال المرحلة الأولى من الشراكة (٢٠١٣-٢٠١٤) أحد المدخلات الرئيسية في تحديد الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الخضراء.

٦٦ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا المساعدة التقنية والدعم المالي لمنغوليا لوضع مشروع استراتيجيتها للتنمية الخضراء وإعداد ورقة إطارية بشأن الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ومنغوليا أحد البلدان التي يُنفَّذ فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج التحول في آسيا لدعم السياسات الإقليمية الرامي إلى تعزيز صياغة السياسات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في آسيا وتنفيذها. وتُشارك منغوليا على وجه الخصوص في التقييم الأولي للاحتياجات من بناء القدرات ومن السياسات في هذا المجال وفي مجال أنشطة بناء القدرات ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٦٧ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال أحد مراكزه المتعاونة، وهو قاعدة بيانات معلومات البحوث العلمية في أردينال بالنرويج، مشروعاً لمكافحة تغير المناخ، وذلك بتعزيز مرونة النظم الإيكولوجية وسُبل كسب الرزق الرعوية. ويهدف المشروع إلى تقييم آثار تغير استخدام الأراضي وتغير المناخ على الرعاة الرُحَّل وعلى خيارات وفرص التكيف المتاحة لهم، مع التركيز على رعي رنة التايغا ورعي تيران القوتاش في منغوليا والاتحاد الروسي. ويسعى المشروع أيضا إلى زيادة مرونة مجتمعات الرُحَّل وقدرتها على التكيف مع تغير المناخ، مع العمل في الوقت ذاته على بناء شراكات بين مجتمعات رعي الرنة وتيران القوتاش، وتعزيز المؤسسات المحلية وزيادة قدرة الرعاة الرُحَّل على المشاركة في إدارة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية.

٦٨ - وتشمل الأنشطة الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بتغير المناخ تقديم الدعم لمنغوليا في إعداد البلاغ الوطني الثالث للبلد فيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والذي سيتضمن معلومات عن آثار تغير المناخ وهشاشة وضع البلد، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والخيارات الممكنة للتخفيف من آثار ذلك. ومنغوليا عضو في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الذي يُنفَّذ على نحو مشترك من جانب منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويدعم هذا البرنامج الاستعداد الوطني في منغوليا لوضع استراتيجيات التحول ونُهج التمويل لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والمعروف باسم البرنامج المعزز، بما في ذلك إعداد خارطة طريق وطنية للبرنامج المعزز، يُتوقع الانتهاء منها في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن المحتمل جدا البدء

في نهاية عام ٢٠١٤ في برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بتكلفة قدرها ٤ ٠٠٠ دولار على مدى ثلاث سنوات.

٦٩ - وفي شأن ذي صلة بهذه المسألة، دشنت الحكومة مزرعة لتوليد الطاقة الريحية قدرتها ١٥ ميغاوات في جبل ساهليت، بمقاطعة توف في حزيران/يونيه ٢٠١٣، في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة. ومنغوليا معروفة بما لديها من إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الريحية حيث لديها موارد ريحية تتراوح بين الجيدة والمتازة تُعادل قدرتها ١ ١١٣ ٣٠٠ ميغاوات من الإمكانات الكهربائية. ويُشكل توليد الكهرباء من التوربينات الريحية نحو ١٠ في المائة من إجمالي الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة.

٧٠ - وعن طريق المبادرة المعنية بالفقر والبيئة، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُقدّم برنامج البيئة الدعم لمشروع بعنوان "تعزيز قدرة الحكومة على وضع السياسات والتخطيط الإنمائيين على الصعيد الوطني" في منغوليا. ومن المتوقع أن يُسهم هذا المشروع في خضرة عمليات التخطيط والميزنة من خلال تعميم الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ في تلك العمليات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وبناء شراكات من أجل تقديم دعم مستمر للبلد. بما في ذلك الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر.

٧١ - ويُقدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً فنياً لمنغوليا من خلال برنامج المساعدة الإقليمية للامتنال لحماية طبقة الأوزون. وتمثل منغوليا امتثالاً كاملاً لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وتقوم بتنفيذ مشروع تعزيز مؤسسي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ومشروع بشأن وضع خطط لإدارة القضاء التدريجي على الهيدروكلوروفلوروكربون منذ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتشمل بعض الأنشطة التي تنضوي تحت هذا المشروع تحسين الإطار التشريعي؛ وتدريب موظفي الجمارك على رصد الهيدروكلوروفلوروكربون ومراقبته والتعرف عليه وتدريبهم على المعدات القائمة على هذا المركّب؛ وتوفير مواد التدريب ومجموعات أدوات التعرف؛ وتوفير التدريب لتقنيي التبريد على تحسين الممارسات الجيدة للحد من التسرب، وتوفير أدوات إضافية للتقنيين؛ وأنشطة التوعية؛ وتنسيق المشاريع ورصدها.

دال - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم الدعم لمنغوليا في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات والتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، وذلك بمساعدتها على الاحتفاظ بنظام حكومي فعال لحصر المواد النووية ومراقبتها.

٧٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قدمت إدارة الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إسهاما في حلقة دراسية بشأن الطاقة النووية وعدم الانتشار النووي استضافتها الحكومة، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للطاقة الذرية. وعلى وجه الخصوص، قدمت إدارة الضمانات إسهامات في دورات عُقدت بشأن الضمانات من أجل تطوير النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها. وبالإضافة إلى ذلك، واصل ممثلون من منغوليا حضور الدورات التدريبية للوكالة. وفي هذا الصدد، اشترك ممثل من منغوليا في حلقة عمل بشأن الأمن النووي والضمانات النووية، نظمها منتدى التعاون النووي في آسيا، وعُقدت في هانوي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٧٤ - وعملت إدارة السلامة والأمن النوويين التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وكالة الطاقة النووية في منغوليا على وضع خطة دعم متكاملة للأمن النووي لمساعدة منغوليا في تطبيق نهج منظم وכלي لبناء القدرات في مجال الأمن النووي وتيسير زيادة التنسيق بين الوكالة والدولة والمناخين المحتملين. وتتناول الخطة جميع جوانب الأمن النووي بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والقدرة على اكتشاف حركة المواد النووية غير المأذون بها على الحدود وأمن المصادر المشعة. واستضافت وكالة الطاقة النووية، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اجتماعا عُقد في ٢٠١٣ لتسهيل وضع الخطة، وتم الانتهاء منها في اجتماع عُقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٧٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وعلى هامش المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، احتفلت منغوليا بالذكرى السنوية الأربعين لعضويتها في الوكالة الدولية. وشملت هذه المناسبة عرضا تفصيليا للفوائد التي جنتها منغوليا من التكنولوجيا النووية والدعم الذي حصلت عليه من الوكالة في مجال التعاون التقني. وتحصل منغوليا منذ عام ١٩٧٣ على مساعدة مستمرة من الوكالة في شكل دورات تدريبية، ومشورة خبراء، ومشتريات من المعدات تزيد قيمتها على ١٣ مليون دولار. وخلال الأربعين سنة الماضية، شاركت منغوليا في قرابة ٦٠ مشروعا وطنيا وعديد من مشاريع التعاون التقني الإقليمية التي ركزت على الزراعة، بما في ذلك النهوض بصحة الماشية وتحسين غلة المحاصيل، والتصدي للتحديات

الصحية باستخدام العلاج بالأشعة والطب النووي. وتناولت مشاريع أخرى مجالات مثل السلامة النووية والسلامة من الإشعاع والعلم النووي وتخطيط الطاقة والتعدين.

٧٦ - وفي عام ٢٠١٤، نبهت السلطات المنغولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تفشي مرض الحمى القلاعية في البلد. ودعمًا للحملة الوطنية لمكافحة المرض وحماية سُبل كسب الرزق للمزارعين قدمت الوكالة المساعدة من خلال برنامجها للتعاون التقني. واضطلع بعثة خبراء أوفدت إلى منغوليا في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لتقييم الوضع وتقديم المشورة للسلطات بشأن الإجراءات العاجلة الواجب اتخاذها لاحتواء تفشي المرض، وبشأن الإجراءات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي اقتضى الأمر اتخاذها لمنع تفشيه من جديد في المناطق المتأثرة، ودعم أنشطة إنتاج اللقاحات وتركيبها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء مرفق نموذجي لإنتاج اللقاحات المشعة التجريبية.

خامسا - خاتمة

٧٧ - كما هو مبين أعلاه، تحقق انجاز كبير في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تمثل في الإعلانين المتوازيين الصادرين عن منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويستمر توطيد هذا المركز وإضفاء الطابع المؤسسي عليه ويكتسب اعترافا واسعا النطاق به.

٧٨ - وعلاوة على ذلك، تقدم مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المساعدة لمنغوليا في تناول جوانب أمنها الدولي الإدارية والإيكولوجية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالأمن البشري.

٧٩ - ويأمل الأمين العام في أن تواصل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة الإسهام في توطيد مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وتحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن، فضلا عن تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.